

المعايير المتعددة في تصنيف وتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أسماء موسى أحمد علي^١

موافي رمضان موافي محمد^٢

محمود حامد محمود عبدالرازق^٣

ملخص البحث :

لقد نال تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة اهتماماً كبيراً من قبل الباحثين وواضعي السياسات الاقتصادية والجهات الحكومية والمعنية بهذه المشروعات في كل دول العالم لما لهذه المشروعات من دور تنموي وحيوي في كل بلاد العالم، وتعددت التعريفات للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بتعدد المعايير المستخدمة في التعريف والتصنيف لهذه المشروعات، ودرجة التفاوت في النمو الاقتصادي من دولة الي أخرى، فالمشروعات التي تعتبر صغيرة في الدول المتقدمة تكون متوسطة او كبيرة للدول النامية، ولا يزال مفهوم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة محل جدل واسع النطاق بين الدول، ونظراً الي تعدد التعاريف المستخدمة من قبل المتخصصين والباحثين، يهدف هذا البحث إلي معرفة أهم المعايير المستخدمة في تعريف هذه المشروعات، ومناقشة مزايا وعيوب كل تعريف، حيث وجد ان تصنيف حجم المشروع يعتمد علي معيار واحد او أكثر من المعايير، وأن تحديد المعيار المستخدم يتضح من خلال التعريف الموجود في دولة .

لذلك فقد تنوعت مفاهيم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بتوع المعايير المستخدمة سواء كانت معايير كمية أو معايير نوعية او مزيج من المعايير الكمية والنوعية معاً.

Abstract

The definition of small and medium enterprises has received great attention by researchers, economic policy makers and government agencies concerned with these projects in all countries of the world because of these projects of a vital developmental role in all countries of the world The

^١ معيد بقسم الاقتصاد- كلية التجارة – جامعة جنوب الوادي

^٢ مدرس بقسم الاقتصاد- كلية التجارة – جامعة جنوب الوادي

^٣ أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد وعميد كلية التجارة – جامعة جنوب الوادي

definitions of micro, small and medium enterprises varied according to the various criteria used in the definition and classification of these projects The definitions of micro, small and medium enterprises varied according to the various criteria used in the definition and classification of these projects And in view of the multiplicity of definitions used by specialists and researchers, this research aims to know the most important criteria used in defining these projects and discuss the advantages and disadvantages of each date as it was found that the classification of the size of the project depends on one or more of the criteria and you determine the standard used is clear through The definition in the state.

Therefore, the concepts of micro, small and medium enterprises have diversified for the criteria used, whether it is quantitative standards, qualitative standards, or a mixture of quantitative and qualitative standards together.

مقدمة:-

تلعب المشروعات الصغيرة دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني والعالمي إذ تشكل رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني, كما أنها تشكل تكاملاً واضحاً مع الشركات العالمية العابرة للقارات من خلال تكامل الوظائف معها. ورغم التوجه العالمي الحالي نحو التكتلات الكبرى إلا أن الاهتمام بالمشروعات الصغيرة ما زال قائماً في الدول أو الشركات رغم تباعد الدول في الاتفاق على حجم المشروعات الصغيرة على مستوى العالم.

ولا يزال الاختلاف موجود وقائم في تعريف المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر وغيرها من دول العالم شأنها شأن مفاهيم اقتصادية كثيرة محل جدل بين علماء الاقتصاد^١. وكثير من دول العالم بدأت مسيرتها من خلال التركيز علي الدور التنموي لهذه المشروعات , حيث ان دولة مثل الصين تؤكد علي أن التقدم الاقتصادي ليس فقط بالمشروعات الكبيرة ,ولكن المشروعات الصغيرة هي قاطرة النمو الاقتصادي. ولقد ثبت علمياً , ومن خلال متابعة التطورات والمتغيرات الاقتصادية الدولية , أن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أصبحت عصب اقتصاد

^١ -وزارة المالية المصرية,(٢٠٠٢), "التعريف الاجرائي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر"ص٤٣.

مختلف الدول النامية والمتقدمة علي حد سواء , حيث تمثل من واقع التقارير نحو ٩٠٪ من عدد المشروعات , كما أنها توفر نحو ٨٠٪ من مجموع فرص العمل في غالبية اقتصاد دول العالم , وتساهم بنحو ٨٥٪ من الناتج القومي المحلي الاجمالي^١.

وتبين من دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عن المؤسسات الصغيرة بان هناك أكثر من ٢٥ تعريفاً مختلفاً في ٢٥ بلداً أجريت عليها الدراسة ويختلف التصنيف نسبياً باختلاف الدول وقطاعات الأعمال التي تنتمي إليها تلك المشروعات، ويوجد عدة معايير لتعريف المشروعات الصغيرة (مثل معيار العمالة، رأس المال، والقيمة المضافة) وقد تستخدم تعريفات وفقاً للخصائص الوظيفية مثل التخصص أو أساليب الإنتاج أو نوع الإدارة أو اتجاهات السوق، ويعتبر التعريف ضروري لتقديم الخدمات والحوافز المشجعة لمساندة هذه المشروعات وزيادة كفاءتها. ولتحديد تصنيف واضح يجب توفر عدة عوامل، منها توفر المعلومات ودقتها، البناء الهيكلي للمشروعات حسب الأنشطة المختلفة، وخطة السلطة في دعم ومساندة المشروعات الاقتصادية، رغم أن صياغة تعريف مبسط لا يعتبر أمراً يسيراً. وطبقاً لما ورد في دراسة "من إعداد Gray and Gamser يفضل استخدام معيار عدد العاملين لتحديد حجم المنشأة بدلاً من الاعتماد على حجم الأصول والقيمة المضافة التي يتم قياسها حسب قيمتها والتي تتغير بتغير قيمة العملات"^٢.

مشكلة البحث:

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير من قِبل دول العالم كافة والمشروعات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات والتحويلات الاقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وإدراج الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لجميع الدول. ولكن من الملاحظ أن الوضع الحالي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ومنها مصر متردي ومعدلات النمو منخفضة، ومما هو مشاهد استعادة الدول المتقدمة في تحقيق مستوى عالي من التنمية الاقتصادية من خلال تنبني ودعم سياسيات واضحة لتفعيل دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وقد ظهر ذلك في محاولة القضاء على البطالة والحد من الفقر، بل وتحقيق رفاهية اقتصادية في بعض الدول، فإن مشكلة البحث تتمثل في معرفة ادق المعايير التي يمكن الاستناد عليها لمعرفة التعامل مع المشروعات وتصنيفها.

^١ صلاح حسن، (٢٠١٣)، "دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر"، دار الكتاب الحديث ، القاهرة، ص٣.

^٢ - وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، (مارس ٢٠٠١)، "السياسات المبدئية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر".

فرضية البحث:

يقوم البحث علي معرفة العلاقة بين المعايير المختلفة في تصنيف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة واستخدامها في المفاهيم المختلفة لهذه المشروعات من دولة لأخرى .

أهداف البحث:-

- 1-تحديد التعريفات المختلفة في الدول المختلفة .
- 2-تحديد المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

أهمية البحث:-

تكمن أهمية الدراسة في معرفة التعريفات المختلفة للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمعايير المختلفة في تعريف هذه المشروعات وتصنيفها وتحديد المزايا والعيوب لكل معيار من المعايير المستخدمة للتعريف.

منهجية البحث:-

المنهج المستخدم في البحث هو المنهج الاستقرائي من خلال دراسة المفاهيم والمعايير المختلفة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والوصول الي مفاهيم ومعايير عامة تستخدم في تلك النوع من المشروعات.

الدراسات السابقة:-

لقد تعددت الدراسات التي قامت بعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتناول المعايير التي يستند عليها تصنيف هذه المشروعات ويمكن عرض بعض الدراسات السابقة كما يلي

دراسة وزارة المالية المصرية،(٢٠٠٢)^١

وهذه الدراسة بعنوان "التعريف الاجرائي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر"، وهدفت الي التعرف علي مفهوم المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر ، وتعريف جميع الجهات المعنية ، والمعايير المستخدمة في تعريفها في الدول المختلفة .

دراسة وزارة التجارة الخارجية ،(٢٠٠٣)^١ وهذه الدراسة بعنوان "دراسة تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، وهدفت الي المعايير المختلفة في تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول المختلفة ، وأهم التعريفات علي مستوي العالم.

^١ وزارة المالية المصرية،(٢٠٠٢)،"التعريف الاجرائي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر"، القاهرة.

دراسة (حسين عبدالمطلب الأسرج ٢٠٠٧)^٢

هذه الدراسة بعنوان "المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر"، وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر في ضوء الاهتمام المتزايد بها وذلك من خلال التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة والمعايير المستخدمة في تعريف هذه المشروعات ومكانتها في الهيكل الاقتصادي المصري، والأهداف الاستراتيجية من وراء تنمية هذه المشروعات وأهم التحديات التي تواجه تنميتها وأخيراً يحاول الباحث اقتراح عدد من المحاور لتنمية هذا القطاع الهام والتوصية بالدور الذي يمكن أن تلعبه جميع القوى الفاعلة في الاقتصاد المصري.

دراسة الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٦)^٣

وهذه الدراسة بعنوان "دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)، وهدفت الدراسة الي توضيح مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ، والمعايير المستخدمة في تعريفها ، وواقعها في مصر وأثارها الاقتصادية في مصر .

١- المفاهيم المختلفة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

يوجد العديد من التعريفات لمصطلح المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة نورد بعض منها في السطور القادمة :

تعريف منظمة العمل الدولية (ILO)^٤

والتي تعرف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال والمشروعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين ١٠ إلى ٩٩ عاملاً، وما يزيد عن ٩٩ تعد مشاريع كبيرة، ويتضح من تعريف منظمة العمل الدولية انها تعتمد علي عدد العمال في التفريق بين المشروعات.

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "اليونيدو" UNIDO^١:

^١ وزارة التجارة الخارجية، (٢٠٠٣)، "دراسة تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، اعدھا منندي البحوث الاقتصادية لمشروع تنمية سياسات المشروع الصغيرة والمتوسطة، في وزارة التجارة الخارجية ومركز بحوث التنمية الدولية الكندي.

^٢ - حسين عبد المطلب الاسرج، (٢٠٠٧)، "المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر"، وزارة الصناعة والتجارة المصرية، القاهرة.

^٣ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، (٢٠١٦)، "دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)، جمهورية مصر العربية

^٤ - حسين عبد المطلب الاسرج، (٢٠٠٨)، "تعزيز التنافسية للمشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة"، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد الرابع، ص ٨.

يعرف المشروعات الصغيرة بأنها " تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الاستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين ١٠ - ٥٠ عاملاً.

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي لدول اسيا والمحيط الهادي^٢:

تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد علي معيار العمالة , حيث ان المشروعات الصغيرة هي التي يعمل بها من ٥ الي ١٩ عامل , والمشروعات المتوسطة هي التي يعمل بها من ٢٠ الي ٩٩ عامل.

تعريف البنك الدولي^٣:

يعرف المشروعات التي يعمل فيها أقل من ١٠ عمال , ولا تتجاوز قيمة الاصول الثابتة فيها ١٠ الاف دولار , ولا تتجاوز قيمة المبيعات السنوية ١٠٠ الف دولار بالمشروعات المتناهية الصغر , والتي يعمل فيها بين ١٠ و ٥٠ عاملاً ولا تتجاوز قيمة الاصول الثابتة فيها ٣ مليون دولار , ولا تتجاوز قيمة المبيعات السنوية ٣ مليون دولار بالمشروعات الصغيرة, وتلك التي تزيد فيها بين ٥٠ و ١٠٠ عاملاً ولا تتجاوز قيمة الاصول الثابتة فيها ١٥ مليون دولار , ولا تتجاوز قيمة المبيعات السنوية ١٥ مليون دولار بالمشروعات المتوسطة.

تعريف الاتحاد الاوروبي^٤:-

فقد عرف المشروعات متناهية الصغر التي يعمل بها اقل من ١٠ عمال, ولا تتجاوز موجوداتها ١٠٠٠٠٠٠ دولار امريكي والمشروعات الصغيرة هي التي يعمل بها (١٠ الي ٩٩) عامل ولا تتجاوز موجوداتها ٣ مليون دولار امريكي, والمشروعات المتوسطة (١٠٠-٢٩٩) عامل ولا تتجاوز موجوداتها ١٥ مليون دولار امريكي.

^١ - عبد الفتاح احمد نصر الله, غازي الصوراني,(٢٠٠٥),دراسة حول المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية", موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي , غزة -فلسطين,ص٥.

²- Dababneh, Rana and Tukan, Farah, , Report,(22 August 2007) " **Booklet of Standardized Small and Medium Enterprise Definition**", United States Agency for International Development, pp. 5-6.

^٣ -مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار,(٢٠٠٢). "المشروعات الصغيرة في مصر المشاكل ومقترحات الحل", مجلس الوزراء, القاهرة,ص١٥.

^٤ -نشأت مجيد حسن الوندائي,(٢٠٠٨),اهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق", هيئة التعليم التقني, مجلة جامعة كربلاء العلمية, المجلد السادس, العدد الثالث,ص١٢٣.

وفي عام ٢٠١١، وضع الاتحاد الأوروبي تعريفاً آخر للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة، علي أنها المنشآت التي تعمل في الأنشطة الاقتصادية بشكل مستقل ولها حدود قصوي في عد العمالة بحيث نجد ان الحد الأقصى لعدد العمال في المشروعات متناهية الصغر ١٠ عمل، والحد الأقصى للعمال في المشروعات الصغيرة ٥٠ عامل والحد الأقصى للعمال في المشروعات المتوسطة ٢٥٠ عامل، وهناك أيضاً حدود قصوي في المبيعات السنوية فنجد ان الحد الأقصى للمبيعات السنوية في المشروعات متناهية الصغر ٢ مليون يورو، والحد الأقصى للمبيعات السنوية في المشروعات الصغيرة ١٠ مليون يورو، والحد الأقصى للمبيعات السنوية في المشروعات المتوسطة ٥٠ مليون يورو، وان هناك أيضاً حدود قصوي لا جمالي الميزانية، فنجد ان الحد الأقصى لا جمالي الميزانية للمشروعات متناهية الصغر ٢ مليون يورو، الحد الأقصى لأجمالي الميزانية للمشروعات الصغيرة ١٠ مليون يورو، الحد الأقصى لأجمالي الميزانية للمشروعات المتوسطة ٤٣ مليون يورو^١.

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية^٢: يتم تعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنها هي التي يعمل بها اقل من ٥٠٠ عامل.

٩-تعريف كندا^٣: يعتمد هذا التعريف علي عدد العمال (معيار العمالة)، حيث عرف المشروعات الصغيرة بأنها هي التي يعمل بها اقل من ١٠٠ عامل في القطاعات الانتاجية، او اقل من ٥٠ عامل في القطاعات الخدمية، اما المشروعات المتوسطة فهي التي يعمل بها اقل من ٥٠٠ عامل.

تعريف اتحاد بلدان جنوب شرق اسيا^٤:

كان المعيار الاساسي لتعريف المشروعات هو معيار العمالة حيث عرف المشروعات متناهية الصغر بأنها تلك التي تعمل بها من (١ الي ١٠) عمال، والمشروعات الصغيرة هي التي يعمل بها من (١٠ الي ٤٩) عامل، والمشروعات المتوسطة هي التي يعمل بها من (٤٩ ال ٩٩) عامل، والمشروعات كبيرة هي التي يعمل بها اكثر من ١٠٠ عامل.

تعريف الصين^٥:

13- European Commission, 2011, "the definition of micro, small and medium-sized enterprises", European Union, Brussels, Report, p3

٢ -صلاح حسن.(٢٠١٣). "دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لحل مشكلة البطالة والفقير".....مرجع سابق، ص٢٧.

٣ -وزارة التجارة الخارجية، (٢٠٠٣)، "دراسة تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"،مرجع سابق، ص٩٦. بالرجوع الي الموقع الرسمي للوزارة عبر الرابط التالي

- http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/Small_Projects/SR/SR-9.pdf

٤ -ليلي بن صويلح.(٢٠٠٨). "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، العدد ٣٠، مجلد ب، ص١٤٩.

5 - World Bank group, Report October 2012, International Finance Corporation, "Study on the Potential of Sustainable Energy Financing for Small and Medium Enterprise in China, p9

قامت الصيت بتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات صناعية يجتمع فيها المعيارين التاليين عدد العاملين فيها اقل من ١٠٠٠ عامل , والحد الأقصى للإيرادات السنوية ٣٠٠ مليون ايوان صيني.

تعريف الجزائر^١:

وقد اخذت الجزائر في تعريفها للمشروعات بالمعايير التي اعتمد عليها الاتحاد الاوروبي في تعريفه للمشروعات وهو معيار العمالة , والحد الأقصى للمبيعات والحد الأقصى للموازنة السنوية حيث عرف المشروع متناهي الصغر بالمشروع الذي يعمل به من ١ الي ٩ عمال , وقيمة المبيعات اقل من ٢٠ مليون دينار جزائري, وقيمة الموازنة لا تتعدى ١٠ مليون دينار جزائري, والمشروع الصغير بالمشروع الذي يعمل به من ١٠ الي ٤٩ عامل , وقيمة المبيعات اقل من ٢٠٠ مليون دينار جزائري, وقيمة الموازنة لا تتعدى ١٠٠ مليون دينار جزائري, والمشروع المتوسط بالمشروع الذي يعمل به من ٥٠ الي ٢٥٠ عامل , وقيمة المبيعات من ٢٠٠ مليون دينار جزائري الي ٢ مليار دينار جزائري, وقيمة الموازنة من ١٠٠ مليون دينار جزائري الي ٥٠٠ مليون دينار جزائري.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في مصر:

وحيث ان في مصر لا يوجد تعريف رسمي متفق عليه من قبل الجهات المعنية بذلك نظرا لاختلاف النظرة اليها من هذه الجهات الي ان صدر قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة القانون رقم ١٤١ لعام ٢٠٠٤,, والذي قام بوضع الاطار القانوني لتلك المشروعات, والتفاوت الكبير في تعريف هذه المشروعات يرجع الي الهدف من التعريف لهذه المشروعات لدي كل من اجهزة التنفيذ والتخطيط والتمويل والاحصاء نذكر منها التالي:

اولا: تعريف لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لمجلس النواب لعام ٢٠٢٠:

استحدثت اللجنة تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر وذلك في مشروع القانون المقدم من الحكومة بإصدار قانون تنمية المشروعات الصغير والمتوسطة, واتفقت علي تعريف المشروعات متناهية الصغر بأنها كل مشروع يقل حجم مبيعاته السنوية عن ١٠٠٠,٠٠٠ جنية , او كل مشروع حديث التأسيس يقل رأس مالة الدفوع او المستثمر عن ٥٠ الف جنية, كما وعرفت المشروع الصغير بأنها كل مشروع يتراوح حجم مبيعاته السنوية بين ١٠٠٠,٠٠٠ جنية الي ٥٠٠٠,٠٠٠ جنية , او كل مشروع حديث التأسيس يتراوح رأس مالة الدفوع او المستثمر من ٥٠ الف

١- اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعول ومتطلبات المأمول, (١٧- ١٨ ابريل ٢٠٠٦), " ندوة بعنوان متطلبات وتاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية", ص ٣٢١.
٢- لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجلس النواب برئاسة النائب محمد كمال مرعي, خلال اجتماعها بتاريخ ٢٠/ يناير/ ٢٠٢٠, كتب بواسطة نور علي, من جريدة اليوم السابع.

جنية الي اقل من ٥٠٠٠,٠٠٠ مليون, او كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ حجم رأس مالة المدفوع او المستثمر ٥٠ الف جنية الي اقل من ٣٠٠٠,٠٠٠ جنية , والمشروع المتوسط بأنه كل مشروع يتراوح حجم مبيعاته السنوية بين ٥٠ مليون جنية ولا يتجاوز ٢٠٠ مليون جنية , او كل مشروع صناعي حديث التأسيس يتراوح رأس مالة الدفع او المستثمر من ٥ مليون جنية الي اقل من ١٥ مليون, او كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ حجم رأس مالة المدفوع او المستثمر ٣ مليون جنية الي اقل من ٥ مليون جنية .

ثانياً: تعريف اتحاد الصناعات المصرية^١:

يعتبر اتحاد الصناعات المصرية من الجهات المعنية بالمشروعات ويستخدم الخطوط التوجيهية التي تضعها منظمة التجارة العالمية في تعريفها للمشروعات عن طريق معيار العمل ورأس المال والمبيعات الثانوية كما سيتم توضيحه كم الجدول التالي

المتوسطة	الصغيرة	متناهية الصغر	المعيار
١٠٠٠-١٠٠	١٠٠-١٠	اقل من ١٠ عمل	العمالة
٥٠-٥ مليون جنية	٥٠ الف جنية-٥ ملايين	اقل من ٥٠ الف جنية	رأس المال
٢٥٠-٥٠ مليون جنية	٥٠-٥ مليون جنية	اقل من ٥ ملايين جنية	المبيعات السنوية

المصدر^٢.

ثالثاً: تعريف وزارة التجارة والصناعة^٣:

^١ -حمادة قاسم,(٢٠١٣), "الابعاد الاقتصادية لأسواق الشركات الصغيرة والمتوسطة في ضوء التجارب الدولية وبالتطبيق علي الحالة المصرية بورصة النيل-دراسة مقارنة", رسالة ماجستير. جامعة جنوب الوادي, جمهورية مصر العربية,ص٥٥

^٢ - وزارة التجارة الخارجية, (٢٠٠٣), "دراسة تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة",مرجع سابق,ص٢٦.

^٣ -مؤتمر صحفي لوزير التجارة والصناعة المهندس طارق قابيل, يوم ١٧ / ٨ / ٢٠١٧, اصدار قرار بتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ,وفقا للقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧, الموقع الرسمي لجريدة اليوم السابع عبر الرابط التالي: <https://www.almasryalyoum.com/news/details> -

اصدر المهندس طارق قابيل وزير التجارة والصناعة في مؤتمر صحفي تعريفا للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة وفقا للقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧ بشأن تيسير اجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية وقام بوضع ثلاث تعاريف للمنشآت الثلاث وبعد قراءتها جيدا من جريدة المصري اليوم قام الباحث بأثناء جدول مبسط للتعاريف الثلاث .

البيان	رأس المال المدفوع لعمل مشروع حديث	حجم المبيعات السنوية
النشاط الصناعي		
متوسط	٥ مليون جنية-١٥ مليون جنية	٥ مليون جنية-١٥ مليون جنية
صغير	٥٠ الف جنية-٥ مليون جنية	٥ مليون جنية-٥ مليون جنية
متناهي الصغر	اقل من ٥٠ الف جنية	اقل من مليون جنية

المصدر: اعداد الباحث بعد الاطلاع علي قرارات وزارة الصناعة والتجارة بشأن تيسير تراخيص الانشاء للمشروعات الصناعية.

رابعاً: تعريف وزارة التجارة الخارجية المصرية :

ويمكن توضيح التعريف المقترح من وزارة التجارة الخارجية المصرية لعام ٢٠٠٣ من خلال منتدي البحوث الاقتصادية لمشروع تنمية سياسات المشروع الصغيرة والمتوسطة التابع لوزارة التجارة الخارجية ومركز بحوث التنمية الدولية الكندي حيث يتضح ان وزارة التجارة الخارجية اعتمدت في تعريفها علي معيار العمالة ومعيار رأس المال وقيمة المبيعات وفرقت ايضا بين قطاعات الصناعة والانشاء وقطاعات الخدمات والتجارة حيث انة في قطاع الصناعة والانشاء بالنسبة للمشروعات متناهية الصغر يكون عدد الايدي العاملة من ١ الي ٤ عمال, والاصول الثابتة بحد اقصي ٢٥ الف جنية, والمبيعات السنوية بحد اقصي ١٠٠ الف جنية , وبالنسبة للمشروعات الصغيرة يكون عدد الايدي العاملة من ٥ الي ٤٩ عامل, والاصول الثابتة بحد اقصي ٥ مليون جنية, والمبيعات السنوية بحد اقصي ١٠ مليون جنية , وبالنسبة للمشروعات المتوسطة يكون عدد الايدي العاملة من ٥٠ الي ٩٩ عامل, والاصول الثابتة بحد اقصي ١٠ مليون جنية, والمبيعات السنوية بحد اقصي ٢٠ مليون جنية, اما اذا انتقلنا الي القطاع الخدمي والتجاري نجد انه بالنسبة للمشروعات متناهية الصغر يكون عدد الايدي العاملة من ١ الي ٤ عامل, والاصول الثابتة بحد اقصي ٢٥ الف جنية, والمبيعات السنوية بحد اقصي ١٠٠ الف جنية ,وهو نفس تعريفها في القطاعات الصناعية وقطاع التشييد, ونجد انه بالنسبة للمشروعات الصغير يكون عدد الايدي العاملة من ٥ الي ٩ عمال, والاصول الثابتة بحد اقصي ٥٠٠ الف جنية, والمبيعات السنوية بحد اقصي مليون جنية, ونجد انه بالنسبة للمشروعات

^١ -وزارة التجارة الخارجية (٢٠٠٣), "دراسة تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة",مرجع سابق,ص٣٥.

المتوسطة يكون عدد الايدي العاملة من ١٠ الي ١٩ عامل, والاصول الثابتة بحد اقصي ٢ مليون جنية, والمبيعات السنوية بحد اقصي ٤مليون جنية.

خامساً: تعريف القانون المصري رقم ٤ لعام ٢٠٠٤ (تعريف الصندوق الاجتماعي للتنمية)^١:

القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤, والذي وفر الاطار القانوني والمنظم لتلك المشروعات وقد عرف هذا القانون المشار الية المشروعات الصغيرة "بكل شركة او منشأه فردية تمارس نشاطا اقتصاديا انتاجيا او خدميا او تجاريا لا يقل رأس ماله المدفوع عن ٥٠ الف جنية مصري, ولا يتجاوز مليون جنية, ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عامل, وفيما يتعلق بالمشروعات متناهية الصغر فقد عرفها " بكل شركة او منشأه فردية تمارس نشاطا اقتصاديا انتاجيا او خدميا او تجاريا ويقل رأس مالها عن خمسين الف جنية , وبالتالي يكون هذا القانون يعتمد علي معيار العمالة ورأس المال في المشروعات الصغيرة, ويعتمد فقط علي معيار رأس المال في المشروعات متناهية الصغر^٢.

سادساً: تعريف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء^٣

يعرف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر بأنها اي مشروع يعمل به ما بين(١-٩٩) عامل.

سابعاً: تعريف وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري^٤

يعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك المنشآت التي يعمل بها اقل من خمسين عامل مع الاخذ في الاعتبار اسلوب الانتاج المستخدم.

ثامناً: تعريف وزارة المالية^٥

^١ - وزارة المالية,(٢٠٠٨). بحث بقلم سماح مصطفى عبد الغني عن "تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة التنمية الاقتصادية المصرية, وزارة المالية المصرية , القاهرة ,ص٧, علي موقع الانترنت - <http://www.mof.gov.eg/MOFGallerySource/Arabic/research/SMALL%20PROJECTS.pdf>

^٢ -رياض بن جليلي,(مايو ٢٠١٠), "تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة : الخصائص والتحديات", سلسلة جسر التنمية , المعهد العربي للتخطيط بالكويت, اصدار ٩٣, ص٣٣.

^٣ -الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء,(اصدار اغسطس ٢٠١٦), "دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسط.....مرجع سابق,ص١٣.

^٤ -عبد المطلب عبد الحميد,(٢٠٠٢), "اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة", الدار الجامعية الاسكندرية,ص١٥.

^٥ -وزارة المالية,(يوليو ٢٠٠٦), "تطبيق تجربة رأس المال المخاطر مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة", وزارة المالية المصرية, القاهرة,ص٤٠.

تم التوصل الي تعريف المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة من خلال مجلس تنمية سياسات المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابع لوزارة المالية، ويركز تعريف وزارة المالية علي ثلاث معايير هي عدد العمال، وحجم الاصول الثابتة، واجمالي المبيعات ، ويفرق في تعريفه بين قطاعات التصنيع والتشييد وقطاعات الخدمات التجارية كما يوضحه الجدول التالي

البيان	عدد العمالة	الاصول الثابتة باستثناء الاراضي والمباني بالجنية المصري	المبيعات بالجنية المصري
التصنيع والتشييد متناهية الصغر	٤-١	٢٥,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
	٤٩-٥	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
	٩٩-٥٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
الخدمات والتجار متناهية الصغر	٤٥-١	٢٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
	٤٩-٥	٥٠٠,٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠
	٩٩-٥٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠

٢-المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ويري الباحث انه يمكن تقسيم المعايير التي يتم على أساسها تصنيف المشروعات الصغيرة إلى نوعين هما المعايير الكمية والمعايير النوعية كما سيتم توضيحه في السطور القادمة.

المعايير الكمية Quantitative Criteria :

المعيار الكمي يهتم بتصنيف المشروعات اعتمادا علي مجموعة من السمات الكمية ويلبي هذا المعيار غرضان هما ^١

^١ -اماني محمد محمود السيد،(٢٠٠٨)،"دور الصناعات الصغيرة في توفير النقد الاجنبي في مصر مع التطبيق علي صناعة الجلود"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص٩.

أولاً: التفرقة بين أحجام المشروعات سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة أو متناهية الصغر
ثانياً: تصلح المعايير الكمية للأغراض الإحصائية والتنظيمية , حيث انه يسهل بمقتضاها جمع
البيانات عن المشروعات المختلفة ,مما يعمل علي مساعدة الجهات التنظيمية المسؤولة عن دعم
ومساندة المشروعات الصغيرة في تحديد نطاق عملها علي افضل وجه وبدقة كاملة .

وتتمثل هذه المعايير الكمية في

١-معيار عدد العاملين

٢-معيار حجم رأس المال المستمر

٣-معيار العمالة ورأس المال معاً

٣-معيار قيمة المبيعات السنوية

٤-معيار حجم الإنتاج أو معدل دورات الأعمال والتكنولوجيا المستخدمة(معيار التقدم التكنولوجي)

وهذه المعايير الكمية اما ان تكون معايير احادية اي يشمل التعريف علي معيار واحد فقط من
المعايير السابقة, او تكون معايير ثنائية اي تشمل معيارين من المعايير السابقة مثل معيار العمالة
ورأس المال معاً او غيرهما, او تكون معايير مركبة ويضم عدة معايير معاً كمعيار عدد العاملين
ورأس المال ومقدار المبيعات السنوية وما الي ذلك.

إلا أن معيار عدد العاملين في المنظمة هو الأكثر شيوعاً وانتشاراً وذلك لسهولة التعامل,
وثباته لفترة من الزمن. وكذلك معيار رأس المال المستمر ونلاحظ أن هناك تفاوت في الحد الأقصى
للعمالة ولا سيما رأس المال في تعريف المشروعات الصغيرة من دولة لأخرى, وذلك نابع من التقدم
والنمو الاقتصادي للدولة, ومستوى معيشة أفرادها, ومدى التقدم في الاستخدام التكنولوجي الصناعي
في تلك الدول ويمكن توضيح كل معيار من المعايير السابقة علي النحو التالي .

١- معيار العمالة:

تعتبر بعض الدول ان المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة هي التي تستخدم
عدد قليل من العمال , ويختلف هذا العدد من دولة الي اخري حسب معيار التقدم والنمو الاقتصادي ,
ويعتبر هذا المعيار من اكثر المعايير انتشار علي مستوي العالم لسهولة جمع البيانات عنه لتوافرها
بصورة دورية وسهولة المقارنة بين حجم المشروعات في كل دول العالم^١, واستخدام معيار العمالة في
معرفة حجم المشروعات كمعيار احادي دون الاخذ بأي معيار من المعايير الأخرى استخدام يشوبه
القلق نتيجة انه لا يأخذ في الاعتبار العديد من العناصر الأخرى والتي تجعله اكثر دقة مثل حجم
الانتاج , ونوعية المعدات المستخدمة وغيرها من العناصر الجلية والواضحة في التمييز بين

^١ - عبد المطلب عبد الحميد,(٢٠٠٢), "اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة.....مرجع سابق,ص٢٣.

المشروعات^١. ومن ضمن عيوبه ايضا ان هذا المعيار يعتمد علي بيانات العمالة بأجر فقط ويغفل العمالة الموسمية والمؤقتة والاسرية بدون اجر علي الرغم من انتشارها في نطاق الاعمال الصغيرة , مما يدل علي ان حجم العمالة الفعلية المنتمية لهذا القطاع قليلة , وبالتالي يقلل من الاهمية النسبية في الهيكل الاقتصادي^٢.

معيار رأس المال :

يري البعض ان الاسترشاد بهذا المعيار يعتبر اكثر دقة في التفرقة بين احجام المشروعات الكبيرة والصغيرة , حيث يعتمد هذا المعيار في تحديد حجم المشروع علي اساس مقدار الحد الأقصى لرأس المال المستثمر في المشروع وهو يختلف من دولة الي اخري حسب درجة تقدمها الاقتصادي , ومدى الوفرة النسبية في عناصر الانتاج المختلفة. ولكن هناك صعوبة في معرفة حجم رأس المال الذي يستند اليه في التفرقة بين تصنيف المشروعات هل يتم الاعتماد علي رأس المال الثابت, ام يتم الاعتماد علي رأس المال الكلي (راس المال العامل+ رأس المال الثابت) ؟

ويقصد برأس المال الثابت هو مقدار الاصول الثابتة من اراضي ومعدات ومباني وهي تعكس الطاقة الانتاجية للمنظمة, اما المقصود برأس المال العامل هو هي الاصول المتداولة من خامات ومخزون سلعي, واجور عمال^٣.

هناك اتجاه يهدف الي استخدام رأس المال الثابت كقياس معيار حجم رأس المال, لأنه يري ان هناك منظمات تقل فيها اهمية رأس المال الثابت وتزداد فيها اهمية رأس المال العامل, حيث يري ان عند اضافة رأس المال العامل الي رأس المال الثابت يعمل علي نقل المشروعات الصغيرة من حيزها علي الرغم من انها تابعة للمشروعات الصغيرة , وهناك مبرر اخر لاستخدامه رأس المال الثابت, بأن رأس المال العامل لا يتمتع بالثبات النسبي الكافي فهو يختلف من منشأه الي اخري نتيجة معدل دوران رأس المال وهيكل وكفاءة الادارة وعوامل اخري كثيرة مما تجعل رأس المال العامل غير كفاء للتفرقة بين احجام المشروعات, ومن هذا المنطلق يري صاحب هذا الاتجاه ان رأس المال الثابت هو الافضل في التفرقة بين احجام المشروعات الصغيرة والكبيرة نتيجة لأنه يتمتع بالثبات في كافة

^١ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء,(اصدار اغسطس ٢٠١٦). "دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر مرجع سابق,ص١٣.

^٢ -حسين عبد المطلب الاسرج,(٢٠٠٧), "المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر", مرجع سابق,ص٨.

^٣ -مروة شكري محمد,(٢٠١٠), "اثر تدعيم العلاقات التشابكية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة من خلال نظام المناولة الصناعية علي الصناعة المصرية", رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة جامعة عين شمس, ص ص ٥-٦.

المشروعات, وبناءً عليه يتم وضع حد اقصى لرأس المال الثابت للفرقة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة^١.

بالرغم من ذلك لا يخلو هذا المعيار من الانتقادات ومنها^٢:

◆ تعذر الاتفاق علي المقصود برأس المال هل هو رأس المال العامل او رأس المال الثابت او مزيج من الاثنين معا.

◆ صعوبة الفصل بين الممتلكات الخاصة لصاحب المشروع والاصول الرأسمالية للمشروع نفسة.

◆ عدم الاتفاق علي التعريف الدقيق لحجم المشروع من خلال معيار رأس المال نظراً الي اختلاف الفن الانتاجي بين المشروعات والقطاعات المختلفة في الدول المختلفة , بل ايضا داخل الدولة الواحدة , وايضاً تغير القيمة السوقية لرأس المال للمنشأة مع تغير ومورو الزمن.

◆ يتطلب الاعتماد علي هذا المعيار إدخال تعديلات مستمرة ,حتي تتواءم مع التغيرات المستمرة في قيمة النقود, والتضخم في المستوي العام للأسعار^٣.

ومن هنا جاء معيار ثالث يربط بين المعيارين السابقين لمعرفة الفرق بين احجام المشروعات.

٣- معيار العمالة ورأس المال معاً

يطلق عليه المعيار الثنائي او المعيار المزدوج لانه عبارة عن معيار يضم معيار العمالة ومعيار رأس المال في معيار واحد, بحيث يتحدد حجم المشروع بحد اقصى للعمالة وحد اقصى لرأس المال المستثمر او المدفوع , ولكن يلاحظ علي هذا المعيار الثنائي انه يستبعد من المشروعات الصغيرة المشروعات التي لديها عدد قليل من العمال ولكن رأسمالها يفوق الحد الأقصى لرأس المال, ويستبعد ايضا المشروعات التي يكون رأس مالها منخفض ولكن عدد العمالة فيها يفوق الحد الأقصى

١ - محمد السيد,(٢٠٠٢), "الاثار الاقتصادية لاتفاقية الجات علي الصناعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية - دراسة تطبيقية علي لوحات التوزيع الكهربائية", رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة, جامعة عين شمس, ص ٥-٤.

٢ - حمادة قاسم,(٢٠١٣), "الابعاد الاقتصادية لأسواق الشركات الصغيرة والمتوسطة في ضوء التجارب الدولية وبالتطبيق علي الحالة المصرية بورصة النيل-دراسة مقارنة", مرجع سابق,ص٣٤.

٣ --عبير محمود مجاهد,(٢٠٠٥), "دور تجمعات المشروعات الصناعية الصغيرة في التنمية-(مع التطبيق علي مصر)", رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة بنات, جامعة الازهر, القاهرة,ص٦.

لعدد العمال^١. وبالتالي حرمان بعض المشروعات من كونها مشروعات صغيرة يعمل علي حرمانها من الامتيازات التي من الممكن ان تعود عليها ,مثل القروض والمساعدات الفنية , وهذا يؤدي الي عدم التخفيف من حدة مشكلة البطالة, كما حدث في الهند, لذلك اجرت الهند تعديلا علي تعريفها للمشروعات الصغيرة يقتصر علي معيار رأس المال فقط دون وضع حد اقصي لعدد العمال, ويمكن استخدام هذا المعيار في حالة الدول التي لا تعاني حدة مشكلة البطالة^٢

٤- معيار اجمالي المبيعات السنوية

ويقصد به الاستناد الي قيمة اجمالي المبيعات السنوية للترقية بين حجم المشروعات الصغيرة والكبيرة حيث يوضع مقدار معين من اجمالي المبيعات ويكون له حد اقصي واذا زاد اجمالي المبيعات للمشروعات عن هذا الحد الأقصى تتحول الي مشروعات ذات حجم متوسط او حجم كبير^٣.

وقد يساعد هذا المعيار علي قياس مستوي نشاط المشروع وقدراته التنافسية مقارنة مع المشاريع العاملة في نفس القطاع , ومن الدول التي استخدمت هذا المعيار الولايات المتحدة الامريكية حيث اعتبرت مشاريع التجزئة والخدمات التي تقل السنوية عن ٣,٥ مليون دولار مشاريع صغيرة^٤. وهذا المعيار يتطلب بيانات سنوية دقيقة عن اجمالي حجم المبيعات السنوية, وهذا قد لا يكون متوافر نظراً لان بعض المشاريع الصغيرة قد لا تحتفظ بالدفاتر , وقد لا تعطي بيانات دقيقة عن حجم مبيعات المشروع الصغير لتقادي حجم الضرائب مما يجعل هناك عدم دقة في هذا المعيار^٥. ويعاني هذا المعيار من نفس عيوب معيار رأس المال في اختلاف قيمة النقود من دولة لأخرى, واختلاف مفهوم المبيعات الذي سيتم الاعتماد عليه لتحديد حجم المشروع, وبوجه عام لا يعتبر هذا المعيار شائع الاستخدام ويرى البعض انه يكثر استخدامه في القطاع التجاري والقطاع الخدمي^١.

^١ - احمد فايق دلول,(٢٠٠٩), "دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني", رسالة للحصول علي درجة البكالوريوس قسم الاقتصاد والعلوم السياسية, كلية التجارة, الجامعة الاسلامية بغزة, ص٣٦.

^٢ - نيفين فرج ابراهيم,(٢٠٠٠), "دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري مع اشارة خاصة لدورها في تنمية محافظة المنوفية-دراسة تحليلية", رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة, جامعة المنوفية, ص ص ١٩-٢١.

^٣ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء,(نوفمبر ٢٠١٠), "المؤسسات غير المصرفية الحكومية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر", القاهرة, ص. ١٤.

^٤ - الهام فخري طمليمة,(٢٠٠٩), "التسويق في المشاريع الصغيرة(مدخل استراتيجي)", دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان, الاردن, ص٢٥.

^٥ -- عبد المطلب عبد الحميد,(٢٠٠٢), "اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة.....مرجع سابق, ص٢٨.

٥- معيار التقدم التكنولوجي:

حيث اعتمد هذا المعيار علي ان التكنولوجيا ذات المستوي المنخفض نسبياً هي التي تسود غالباً في المشروعات الصغيرة ,اي ان هذه المشروعات تعتمد علي تكنولوجيا والآت قديمة , وتتميز هذه المشروعات بكثافة عمالية عالية وكثافة رأسمالية منخفضة^٢. وبالرغم من التميز والجدارة لهذا النوع من المعايير إلا ان قياس مستوي التقدم التكنولوجي او التكنولوجيا المستخدمة امراً لي سهلاً بل يحتاج الي خبرات عالية ومتخصصة في مجالات تحديد درجة تقدمها^٣

المعايير النوعية Qualitative Criteria

إلى جانب المعايير الكمية هناك معايير وصفية (نوعية) تركز على الخصائص النوعية للمشروع الصغير والفرق الوظيفية له من حيث شكل إدارته وملكيته وأيضاً درجة تأثيره في السوق, وتعرف لجنة التنمية الاقتصادية بالأمم المتحدة المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يتضمن اثنين على الأقل من الخصائص التالية^٤:

- ١- عدم انفصال الملكية عن الإدارة، فعادةً ما يكون مدير المشروع هو نفسه مالك المشروع.
 - ٢- تتمثل الملكية ورأس المال في فرد أو مجموعة قليلة من الأفراد.
 - ٣- غالباً مجال نشاط المشروع عملياً، حيث يعيش العاملون والملاك في مكان او مجتمع واحد, وليس شرطاً أن تكون الأسواق محلية.
 - ٤- حجم المشروع يكون صغيراً بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تعمل في نفس المجال.
- ومن خلال هذه المعايير الوصفية يمكن القول أن:

المشروع الصغير: منشأة شخصية مستقلة في الملكية والإدارة، تعمل في ظل سوق المنافسة الكاملة في بيئة محلية وبعناصر إنتاج محصلة استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها.

هذا وتكشف المعايير النوعية عن مجموعة من الفروق بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبين المشروعات الكبيرة يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي

م	المشروعات الصغيرة والمتوسطة	المشروعات الكبيرة
---	-----------------------------	-------------------

^١ -إيمان مرعي,(٢٠٠٥), "المشروعات الصغيرة والتنمية: التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية", مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام, القاهرة, ص٢٠.

^٢ - احمد بن عبدالرحمن الشميمري, (٢٠١٢), إشكاليات التعريف والتصنيف في ادبيات المنشآت الصغيرة", ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الاول لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة, القاهرة, ص٦.

^٣ - عبد المطلب عبد الحميد,(٢٠٠٢), "اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة.....مرجع سابق, ص٢٩.

^٤ - عاصم عبد النبي احمد,(٢٠١٠), "المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية مصر نموذج", مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك العدد (١١-١٢ / ٢٠١٢), ص١٢.

١	ضعف التمثيل المؤسسي	قوة التمثيل المؤسسي
٢	تفتقر القرب من صانعي القرار	قريبة من صانعي القرار
٣	تتخذ صبغة الملكية الفردية	تتخذ صبغ قانونية معقدة
٤	تتجه في الأساس الي الطبقات الدنيا والاسواق الواقعة في النطاق الجغرافي للمنشأة	تتجه للطبقات العليا والمتوسطة والي التصدير
٥	تتأثر بالبيئة التنظيمية المحلية (التراخيص- الضرائب-التوزيع الجغرافي)	تتأثر بتقلبات السياسات الاقتصادية العامة (سعر الفائدة-سعر الصرف-التبادلات التجارية)
٦	تعتمد علي اسواق الائتمان غير الرسمية	تعتمد علي اسواق الائتمان الرسمية

المصدر^١.

وهناك معايير اخري يمكن ضمها الي المعايير السابقة وهي كالتالي:

• معايير كمية ذات صبغة فنية

حيث توجد معايير كمية ذات صبغة فنية وهذا نتيجة ارتباطها بطبيعة النشاط، منها معيار الطاقة المحركة (تقدر بقوة الحصان)، وفي حالة قطاع النقل عدد المركبات، وعدد الغرف في حالة النشاط، وعدد

الانوال في حالة صناعة النسيج، ولكن في هذه الحالة يطبق هذا المعيار علي نشاطات معينة ولا يمكن تعميمه علي كل القطاعات للمقارنة بينها^٢.

معايير : حجم السوق^٣

ويمكن ايجاز مدلول هذا المعيار بالنسبة للمشروعات الصغيرة في انهاء في الغالب تستحوذ علي حصة قليلة من السوق في السلع التي تنتجها، وان المشروعات الكبيرة هي التي تستحوذ علي اغلبيه السوق، وحيث ينحصر سوق المشروعات الصغيرة في الغالب علي الاستهلاك الذاتي والتوزيع في اماكن توطن المنشأة المنتجة، وعدم اهتمام الجهات الرسمية بها، هذا فضلا عن عدم وجودها في مركز قوة عند الشراء والبيع .

^١ عصام رفعت، (ابريل ٢٠٠٦)، "المنشآت الصغيرة حول تحديد واضح لمفهومها"، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية"، العدد ١٦، السنة الثانية، ص ٨.

^٢ -اسلام محمد محمود، ابراهيم سعد واخرون، (٢٠٠٩)، "كيفية عمل مشروع صغير في ظل المتغيرات الاقتصادية"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٢١.

^٣ -نادية محمد عبد العال، (١٩٩٧)، "تمويل نشاط المشروعات الصغيرة مع التطبيق علي صناعات الغزل والنسيج بمنطقة شبرا الخيمة"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة مصر، ص ٨-٩.

معيار: كثافة العمل (تكلفة فرصة العمل)

المقصود بمعيار كثافة العمل هو ناتج قسمة رأس المال المستثمر علي عدد العمال في المشروع , ومن هنا اطلق عليه معيار تكلفة فرصة العمل لأنه يقيس حجم رأس المال اللازم لاضافة عمل واحد للمشروع, ويختلف هذا المعيار من قطاع الي اخر , فنجد انه مرتفع في حالة القطاعات كثيفة رأس المال ومنخفضة العمالة, ونجدة منخفض في حالة القطاعات كثيفة العمالة ومنخفضة رأس المال , وهذا المعيار يصب في مصلحة المشروعات كبيرة الحجم وكثيفة العمالة فيتم ضمها الي المشروعات الصغيرة وبالتالي تملك التسهيلات التي يملكها المشروع الصغير, وبالتالي نفس الخدمات الداعمة للمشروعات الصغيرة ليسهم بصورة فعالة في الدول التي تعاني من كثافة سكانية ووفرة في فرص العمل^١.

معيار: درجة الانتشار^٢

بالنسبة لهذا المعيار فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تنتشر في جميع انحاء القطر , وهذا يرجع الي صغر حجم هذه النشاطات ومحدودية العمالة فيه وهذا كله يساعد في ممارسة هذه النشاطات في اي مكان.

نتائج وتوصيات البحث

اولا نتائج البحث :-

- ١- من خلال مناقشة الصفحات السابقة والتي تناولت تعريفات مختلفة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والمعايير المختلفة عند تصنيف هذه المشروعات نستنتج ما يلي :
- ٢- عدم اتفاق كل الاقتصاديين وواضعي السياسات والمعنين بالمشروعات علي تحديد مفهوم واضح وصريح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- ٣- تعدد واختلاف المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وذلك يسبب مباشر لاختلاف التعريفات من دولة لأخرى.
- ٤- إن اختلاف التعاريف والمعايير من دولة الي اخري يجعل من الصعب حدوث مقارنة بين المشروعات من دولة لأخرى .

^١ -المرجع السابق, ص ١٠.

^٢ فتحي السيد عبدة,(٢٠٠٥), "الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية", مؤسسة شباب الجامعة, الاسكندرية, ص ٥١.

ثانياً التوصيات :

بناءً على ما تم عرضه في البحث خلال النقاط السابقة وعرض التعاريف المختلفة والمعايير المختلفة المستخدمة في التصنيف وغيوبها ومزاياها ، فتوصي الدراسة الي ضرورة وجود تعريف دولي تتفق عليه كل دول العالم من اجل سهولة المقارنة بين المشروعات ، ووجود حدود قصوي بالنسبة للدول ، وان تتفق الجهات المعنية علي وجود افضل معيار يمكن استخدامه من المعايير السابقة .

مراجع البحث

مراجع عربية:

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،(نوفمبر ٢٠١٠)،"المؤسسات غير المصرفية الحكومية ودورها في تمويل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر"، جمهورية مصر العربية. القاهرة.
- حسين عبد المطلب الاسرج، (٢٠٠٧)،"المشروعات الصغيرة ودورها التنموي في مصر"، وزارة الصناعة والتجارة المصرية، جمهورية مصر العربية، القاهرة.
- حسين عبد المطلب الاسرج،(٢٠٠٨)،"تعزيز التنافسية للمشروعات العربية الصغيرة والمتوسطة في ظل اقتصاد المعرفة"، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، العدد الرابع.
- عاصم عبد النبي احمد،(٢٠١٠)،"المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية مصر نموذج"، مجلة الاكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك العدد (١١-١٢ / ٢٠١٢)
- عبد الفتاح احمد نصر الله، غازي الصوراني،(٢٠٠٥)،دراسة حول المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية"، موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي ، غزة -فلسطين
- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية المصرية، (مارس ٢٠٠١)، "السياسات المبدئية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر"، جمهورية مصر العربية القاهرة،
- وزارة المالية،(٢٠٠٨)،بحث بقلم سماح مصطفى عبد الغني عن "تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة التنمية الاقتصادية المصرية، وزارة المالية المصرية ، القاهرة.
- احمد بن عبدالرحمن الشميمري، (٢٠١٢)،اشكاليات التعريف والتصنيف في ادبيات المنشآت الصغيرة"، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العربي الاول لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، القاهرة.

- احمد فايق دلول, (٢٠٠٩), "دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني", رسالة للحصول علي درجة البكالوريوس ,قسم الاقتصاد والعلوم السياسية, كلية التجارة, الجامعة الاسلامية بغزة.
- اسلام محمد محمود, ابراهيم سعد وآخرون, (٢٠٠٩), "كيفية عمل مشروع صغير في ظل المتغيرات الاقتصادية", كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة.
- اشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول, (١٧-١٨ ابريل ٢٠٠٦), "ندوة بعنوان متطلبات وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية".
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء, (٢٠١٦), "دراسة واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٥)", جمهورية مصر العربية
- إلهام فخري طمليمة, (٢٠٠٩), "التسويق في المشاريع الصغيرة (مدخل استراتيجي)", دار المناهج للنشر والتوزيع, عمان, الاردن.
- اماني محمد محمود السيد, (٢٠٠٨), "دور الصناعات الصغيرة في توفير النقد الاجنبي في مصر مع التطبيق علي صناعة الجلود", رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة, جامعة عين شمس.
- إيمان مرعي, (٢٠٠٥), "المشروعات الصغيرة والتنمية: التجارب الدولية المقارنة والحالة المصرية", مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام, جمهورية مصر العربية, القاهرة.
- حمادة قاسم, (٢٠١٣), "الابعاد الاقتصادية لأسواق الشركات الصغيرة والمتوسطة في ضوء التجارب الدولية وبالتطبيق علي الحالة المصرية بورصة النيل-دراسة مقارنة", رسالة ماجستير, جامعة جنوب الوادي, جمهورية مصر العربية.
- رياض بن جليلي, (مايو ٢٠١٠), "تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة : الخصائص والتحديات", سلسلة جسر التنمية , المعهد العربي للتخطيط بالكويت, اصدار ٩٣.
- صلاح حسن, (٢٠١٣), "دعم وتنمية المشروعات الصغيرة لحل مشكلة البطالة والفقر", دار الكتاب الحديث , القاهرة .
- عبد المطلب عبد الحميد, (٢٠٠٢), "اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة", الدار الجامعية الاسكندرية.
- عبير محمود مجاهد, (٢٠٠٥), "دور تجمعات المشروعات الصناعية الصغيرة في التنمية- (مع التطبيق علي مصر)", رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة بنات, جامعة الازهر, القاهرة.

- عصام رفعت، (ابريل ٢٠٠٦)، "المنشآت الصغيرة حول تحديد واضح لمفهومها"، سلسلة مفاهيم، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، العدد ١٦، السنة الثانية.
- فتحي السيد عبدة، (٢٠٠٥)، "الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية.
- لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجلس النواب برئاسة النائب محمد كمال مرعي، خلال اجتماعها بتاريخ ٢٠ / يناير / ٢٠٢٠، كتب بواسطة نور علي، من جريدة اليوم السابع.
- محمد السيد، (٢٠٠٢)، "الاثار الاقتصادية لاتفاقية الجات علي الصناعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية -دراسة تطبيقية علي لوحات التوزيع الكهربائية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، (٢٠٠٢)، "المشروعات الصغيرة في مصر المشاكل ومقترحات الحل"، مجلس الوزراء، القاهرة.
- مؤتمر صحفي لوزير التجارة والصناعة المهندس طارق قابيل، يوم ١٧ / ٨ / ٢٠١٧، اصدر قرار بتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، وفقا للقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٧، الموقع الرسمي لجريدة اليوم السابع عبر الرابط التالي:
<https://www.almasyalyoum.com/news/details>.
- نادية محمد عبد العال، (١٩٩٧)، "تمويل نشاط المشروعات الصغيرة مع التطبيق علي صناعات الغزل والنسيج بمنطقة شبرا الخيمة"، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة مصر.
- نشأت مجيد حسن الوندأوي، (٢٠٠٨)، "اهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وسبل النهوض بها في العراق"، هيئة التعليم التقني، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد السادس، العدد الثالث.
- ليلي بن صويلح، (٢٠٠٨)، "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، العدد ٣٠، مجلد ب، الجزائر .
- نبين فرج ابراهيم، (٢٠٠٠)، "دور الصناعات الصغيرة في الاقتصاد المصري مع اشارة خاصة لدورها في تنمية محافظة المنوفية-دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنوفية.
- وزارة التجارة الخارجية، (٢٠٠٣)، "دراسة تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة"، اعدھا منتدي البحوث الاقتصادية لمشروع تنمية سياسات المشروع الصغيرة والمتوسطة، في وزارة التجارة الخارجية ومركز بحوث التنمية الدولية الكندي.

- وزارة المالية, (يوليو ٢٠٠٦), "تطبيق تجربة رأس المال المخاطر مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة", وزارة المالية المصرية, القاهرة.
- مروة شكري محمد, (٢٠١٠), "اثر تدعيم العلاقات التشابكية لمشروعات الصغيرة والمتوسطة والمشروعات الكبيرة من خلال نظام المناولة الصناعية علي الصناعة المصرية", رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة جامعة عين شمس.
- وزارة المالية المصرية, (٢٠٠٢), "التعريف الاجرائي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر في مصر", جمهورية مصر العربية, القاهرة

مراجع اجنبية

- Dababneh, Rana and Tukan, Farah, Report, (22 August 2007) " **Booklet of Standardized Small and Medium Enterprise Definition**", United States Agency for International Development
- European Commission, 2011, "**the definition of micro, small and medium-sized enterprises**", European Union, Brussels, Report.
- World Bank group, Report October 2012, International Finance Corporation, "**Study on the Potential of Sustainable Energy Financing for Small and Medium Enterprise in China.**